

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٥٠

الأربعاء، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أوشيما (اليابان)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين
الأرجنتين السيد ميورال
البرازيل السيد ساردنبرغ
بنن السيد زنسو
الجزائر السيد بن مهدي
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد ماهيغا
الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
رومانيا السيد دوميترو
الصين السيد شينغ جينغ
فرنسا السيد بواريه
الفلبين السيد باها
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونسون
الولايات المتحدة الأمريكية السيد بولتون
اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-47065 (A)

* 0547065 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): غطت عملية فض الارتباط الإسرائيلية من غزة والمناطق الشمالية من الضفة الغربية، التي بدأت حسبما أعلن في ١٥ آب/أغسطس، على غيرها من المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط خلال الشهر الماضي. وبالرغم مما شاهدناه جميعا على شاشات التلفزيون ومما قرأناه في الصحف من مناظر مثيرة للعسكريين وأفراد الشرطة الإسرائيليين وهم يقومون بإجلاء المستوطنين من منازلهم في غزة، فقد سارت العملية في معظمها على نحو سلس، وبسرعة مذهلة، وأعان على ذلك ما أبدته الفصائل الفلسطينية المسلحة من ضبط للنفس بوجه عام. وتم إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من غزة يوم الاثنين. أما إجلاء المستوطنين من المستوطنات المقرر إزالتها

في شمال الضفة الغربية فاضطلع به أمس. بيد أن النجاح في تنفيذ هذه العملية شابهته جرائم قتل الفلسطينيين الخرقاء دون استفزاز، سواء قبل فض الارتباط أو في أثناءه، على أيدي من وصفهم رئيس الوزراء شارون نفسه بالإرهابيين اليهود في الضفة الغربية.

وقد اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في القدس الأسبوع الماضي لتقييم الحالة والإعداد لاجتماع الأطراف الرئيسية في المجموعة، المقرر عقده في ٢٠ أيلول/سبتمبر هنا في مقر الأمم المتحدة. ومع أن المستوطنين عندئذ سيكون قد مضى على إخلاتهم فترة طويلة، فمن المؤكد تقريبا أن الأفراد العسكريين الإسرائيليين سيظلون في قطاع غزة يباشرون المهام الواجب القيام بها قبل انسحابهم الكامل، المرجو حدوثه في وقت ما من تشرين الأول/أكتوبر. ويتطلع الأمين العام إلى هذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز في الانسحاب مع شركائه في المجموعة الرباعية، فضلا عن التباحث في المسائل التي تظل معلقة فيما يتعلق بالانسحاب، على النحو الذي أجمله السيد جيمس ولفنسون، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفض الارتباط. وسوف تتاح للمجموعة الرباعية أيضا فرصة لرسم الخطوات التالية عملا بالرؤية التي لا تزال المجموعة ملتزمة بها، أي الرؤية المتعلقة بدولتين، هما إسرائيل ودولة فلسطين متصلة الأرجاء تنعم بالديمقراطية ومقومات البقاء والسيادة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وقد واصل السيد ولفنسون، في أربع رحلات قام بها إلى المنطقة قبل البدء في فك الارتباط، تركيز جهوده على حل ست مسائل رئيسية. وتتمثل هذه المسائل في المعابر الحدودية، والممرات التجارية التي تربط غزة بالضفة الغربية، والتنقل داخل الضفة الغربية، ومطار وميناء غزة، والمنازل الموجودة في المستوطنات الإسرائيلية، والصوبات الزراعية في تلك المستوطنات. وقد تكثف التنسيق بين الجانبين

الشرطة الفلسطينية الانتشار في عدة مناطق متاخمة للمستوطنات اليهودية بقطاع غزة لتضرب حولها شريطا عازلا وللدفع عن إطلاق الصواريخ والهاونات المرتجلة. وقد بدا تعاون الجانب الفلسطيني جليا للعيان طوال فترة الإخلاء.

أما فيما يتعلق بالأمن والعنف، فأود إبلاغكم بأن سيلا من عمليات اختطاف الأجانب في قطاع غزة على مدى الأشهر الماضية يمثل شيئا من التدهور في حالة الأمن الداخلي خلال الفترة السابقة على فض الارتباط. كما أنه يصور اتساع نطاق المشكلة الأمنية، التي تتجاوز حدودها الفصائل المسلحة إلى الجماعات المسلحة الأخرى التي تخضع لسيطرة بعض العائلات.

وقد أدان رئيس السلطة الفلسطينية وغيره من كبار المسؤولين وقادة المجتمع عمليات الاختطاف. واضطرت الأمم المتحدة بالتالي إلى زيادة تدابيرها الأمنية، ولكن موظفي الأمم المتحدة الذين لا غنى عنهم للأعمال الإنسانية وحالات الطوارئ والأمن لا يزالون في غزة، كما يستمر القيام بجميع العمليات وإيصال الخدمات دون تغيير. والمرجو أن تنفذ السلطة الفلسطينية ما وعدت بإجرائه من تغييرات وتحسينات على الترتيبات الأمنية الداخلية دون مزيد من الإبطاء.

ومن ناحية أخرى، أدى تجديد الجماعات المسلحة الفلسطينية التزامها بوقف إطلاق النار إلى انخفاض ملموس في عدد الهجمات الفلسطينية على الأهداف الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، كما يسر تنفيذ فك الارتباط مع غزة بهدوء.

وواصل منسق شؤون الأمن التابع للولايات المتحدة الجنرال وارد مساعدته للسلطة الفلسطينية في تجميع الموارد اللازمة لكفالة سلاسة سير عملية فك الارتباط. وسوف تستمر الحاجة إلى تقديم المساعدات الدولية حتى يتسنى، مرور الوقت، بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد قطاع أمني

الإسرائيلي والفلسطيني بشأن هذه المسائل جميعا خلال الشهر الماضي، وما زال مستمرا إلى اليوم. وسيوافقني أعضاء المجلس على أنه، بما أن تلك المسائل لا تزال قيد المناقشة، فلن يكون من الحكمة طرحها على الملأ في الوقت الراهن، خشية الإضرار بما يتم التوصل إليه من نتائج.

وفيما يتعلق بفض الارتباط أيضا، وجه رئيس الوزراء شارون ليلة ١٥ آب/أغسطس خطابا إلى شعبه أذيع تلفزيونيا وأعرب فيه عن أسفه لأن "الواقع المتغير في هذا البلد، وفي هذه المنطقة، وفي العالم" يتطلب إعادة تقييم وتغيير في الموقف، وذلك، على حد قوله، لأن "غزة لا يمكن التمسك بها إلى الأبد". وفي هذا الصدد، ألمح إلى نمو عدد السكان الفلسطينيين هناك وإلى حياتهم "في مخيمات للاجئين مكتظة بدرجة لا تصدق، يعانون الفقر والبؤس، في بؤر لتوليد الكراهية المتزايدة، دون أن يلوح لهم في الأفق أدنى أمل".

ثم بدأ الجنود الإسرائيليون عمليات إخلاء المستوطنين من مستوطنات غزة، فور انقضاء الأجل المحدد لرحيل المستوطنين في ١٥ آب/أغسطس. ولم ينجح معارضو الانسحاب في وقفه. واضطلعت قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية بهذه العملية بكفاءة، باذلة جهدها لتجنب استعمال القوة. وأنجزت إخلاء المستوطنات قبل الموعد المستهدف بفترة طويلة.

أما السلطة الفلسطينية فقد جددت من جانبها التزامها بأن يتم الانسحاب في سلاسة وسلام، وبأن تتعاون وتنسق مع الجانب الإسرائيلي تحقيقا لتلك الغاية. وفي ٩ آب/أغسطس، أبلغ الرئيس عباس المجلس التشريعي الفلسطيني بأن "نجاح الانسحاب وصون الأمن مسؤولية جميع الفلسطينيين، ليطمئن العالم إلى أننا جديرون بحريتنا واستقلالنا". وفي ١٤ آب/أغسطس، بدأت قوة كبيرة من

وفي ما يتعلق بأنشطة الاستيطان، تشير تقارير أفرقة الرصد غير الحكومية إلى استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية خلال الشهر الماضي. وأصدرت وزارة الإسكان والتشييد عطاءات لإقامة ٢٣٥ وحدة سكنية في المستوطنات هذا العام، سوف يقع معظمها في مستوطنات قرب مدينة القدس. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أصدرت وزارة الإسكان أيضا عطاءين لبناء ٧٢ وحدة سكنية في مستوطنة بيتار إيليت، الواقعة بين القدس ومجمع مستوطنات إيتزيون جنوبي الضفة الغربية. وفي القدس، أقرت لجنة التخطيط المحلي الإسرائيلية للقدس في ٢٥ تموز/يوليه مشروعا مقدما من وزارة الإسكان لتشييد مستوطنة يهودية جديدة في حي المسلمين بمدينة القدس القديمة.

وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت اللجنة الوزارية الاقتصادية بالكنيست على خطة للمعونة مدتها ثلاث سنوات توفر بمقتضاها ٧٩ مليون شيكل للنهوض بالهياكل الأساسية والزراعة وتوسيع المستوطنات في منطقة وادي الأردن. ومن المقرر القيام بهذا المشروع بالتعاون مع مجالس الاستيطان في تلك المنطقة ومع وزارتي الإسكان والمالية.

وجاء في الصحافة الإسرائيلية أن رئيس الوزراء شارون أكد في خطاب له يوم الأحد الماضي اعتزامه مواصلة البناء في المجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، وضمان وصلة أرضية دائمة بين إسرائيل ومستوطنة أريئيل، فضلا عن ضم مستوطنة معاليه أدوميم إلى القدس.

وأما مسألة بناء الحاجز، فلا يمكن فصل التوسع الاستيطاني عن استمرار بناء إسرائيل للحاجز الأمني. ففي الشهر الماضي، أفاد زميلي ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بموافقة

فلسطيني قوي يضمن تحقيق سياسة تقوم على "سلطة واحدة، وسلاح واحد".

ومن بين أعمال القتل التي وقعت خلال الشهر الماضي حادثتان مروعتان بشكل خاص لوقوعهما في الفترة السابقة مباشرة لفك الارتباط الإسرائيلي وفي أثنائه. ففي ٤ آب/أغسطس، قام جندي تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية هارب من الجيش احتجاجا على فك الارتباط بإطلاق النار على ركاب حافلة مدنية في بلدة شفا عمرو العربية، فأردى أربعة منهم وأصاب ما لا يقل عن ١٢ راكبا آخرين بجروح.

وفي عمل يعيد إلى الأذهان أعمال الإرهاب، قام إسرائيلي في ١٧ آب/أغسطس بقتل أربعة فلسطينيين وجرح اثنين آخرين حين أطلق النار على مجموعة من الفلسطينيين في المنطقة الصناعية بمستوطنة شيلوه بالضفة الغربية. لقد كان هذان العمال في حد ذاتهما غاية في البشاعة ولا يمكن اغتفارهما. غير أن مسؤولية ثقيلة عن تهمة الجحيم الذي حدث في ظلله المبحومان تقع على عاتق المتطرفين الذين يستعملون عبارات ملتعبة تقترب من التحريض.

وهكذا، على الرغم من أن أول انسحاب جريء تقوم به إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة هو أمر طيب، إلا أن الحالة في باقي الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تنذر بالخطر، حيث يخشى كثير من الفلسطينيين أن تكون إسرائيل آخذة في توطيد احتلالها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومن دواعي القلق في هذا الصدد ما أطلقه قادة حماس مؤخرا من أنهم سينقلون أعمال المقاومة إلى الضفة الغربية.

ونرى أنه ينبغي رفض العنف كوسيلة لتحقيق أي هدف من الأهداف. وليس من الحكمة في الوقت ذاته أن نغفل عن قلق الفلسطينيين العاديين في كل من غزة والضفة الغربية من أن يؤجل تحقيق آمالهم المشروعة إلى ما لا نهاية.

الارتباط. ولا يسمح بانتقال الفلسطينيين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٥ عاما عبر محطة رفح إلا بتنسيق ذلك مقدما.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة الانتخابات. لقد وقّع الرئيس عباس التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي الفلسطيني في ١٤ آب/أغسطس، عملا بالتعديلات التي جرت على قانون الانتخاب الذي اعتمده المجلس التشريعي الفلسطيني في حزيران/يونيه. وأصدر الرئيس مؤخرا مرسوما يقضي بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وينص القانون المعدل على أن مدة عمل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات. كما ينص على أن تجري انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مرة كل أربع سنوات.

وتقول اللجنة الانتخابية المركزية من جانبها إنها على استعداد لإجراء الانتخابات التشريعية وفقا لذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأكدت اللجنة أنها قد أقرت جميع الخطط وجميع الترتيبات اللازمة للحملات الانتخابية والتصويت. كما أكدت أن ما تزيد نسبته على ٨٠ في المائة من الناخبين المؤهلين قد سجلوا أسماءهم للتصويت.

وقد قامت أفرقة التسجيل المتنقلة حتى الآن بتسجيل عدد مجموعه ٩٠.٠٠٠ ناخب جديد تقريبا. ومن المتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي للناخبين ١,٣ مليون ناخب. واللجنة الانتخابية المركزية مستمرة في خططها لتثقيف الناخبين في ما يتعلق بالقانون الجديد، وخاصة نظام التمثيل الجديد.

وأفهم أن أعضاء المجلس يودون الاستماع إلى إحاطة إعلامية عن لبنان، ولهذا السبب أوجه اهتمامي الآن إلى الحالة هناك. ونرى أنه طرأت عدة تطورات هامة منذ قدمت الإحاطة الإعلامية السابقة إلى المجلس.

الوزارة الإسرائيلية على التفاصيل المتبقية من مسار الحاجز حول القدس، المقرر أن يكتمل في أيلول/سبتمبر.

وهذا الأسبوع، صدرت أوامر بالاستيلاء على ما يقرب من ٣٩٦ فدانا في محافظة القدس. وصدرت هذه الأوامر من أجل تشييد جزء من الحاجز الموافق عليه حول مستوطنة معاليه أدوميم. ويقال إن هذا المسار سيقطع ٢٣ كيلومترا داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وسيفصل شمالي الضفة الغربية عن جنوبها. وتواصلت مصادرة الأراضي وتشييد الحاجز خلال الشهر الماضي في أنحاء الضفة الغربية كافة.

كذلك حدث انخفاض ملموس في حواجز الطرق والحوائل الترابية في الضفة الغربية، ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار تشييد الحاجز، مما جعلها زائدة عن الحاجة. ولم يلاحظ أي تغيير في عدد نقاط التفتيش، بينما لوحظ أن زيادة ملموسة طرأت على عدد نقاط المراقبة المتفرقة المتنقلة لأفراد قوات الدفاع الإسرائيلية على متن مركبات عسكرية، التي يطلق عليها نقاط تفتيش عابرة. ولا تزال القيود الشديدة مفروضة على تنقل الفلسطينيين، ولم يتبين بعد ما إذا كانت التخفيضات ستخفف بدرجة كبيرة من الضرر الذي يلحقه نظام الإغلاق بالاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني الكساد وبالأوضاع الإنسانية.

وفي أعقاب التفجير الانتحاري الذي وقع بتاريخ ١٢ تموز/يوليه في נתانيا، فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية إغلاقا عاما على الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يتمكن العمال والتجار القادمون من الضفة الغربية من الوصول إلى أماكن عملهم في القدس الشرقية وإسرائيل. ولا يزال الإغلاق مفروضا على الضفة الغربية، ولكنه لم يكد يخفف عدة أيام بالنسبة لعمال وتجار قطاع غزة المتوجهين إلى إسرائيل حتى أعيد فرضه في ١٣ آب/أغسطس بسبب فك

وفي ٨ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة اللبنانية عن إنشاء لجنة يرأسها وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس، وهو شخصية تحظى باحترام كبير، للإشراف على المناقشات بشأن إصلاح القانون الانتخابي البرلماني. ونعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا على عزم الحكومة على بدء مجموعة من المبادرات الهامة ذات المنحى الإصلاحية لصالح جميع اللبنانيين. ومرة أخرى، تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد لدعم الحكومة اللبنانية في هذا الصدد، إذا ومتى طلب ذلك.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦١٤ (٢٠٠٥)، الذي مدد ولاية حفظ السلام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر إضافية. ومنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، ظل الوضع على طول الخط الأزرق هادئا وإن كان مشوبا بالتوتر. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني، وإن كان عددها أقل.

ويمثل الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة الغربية معلما بارزا، حيث أنها المرة الأولى عملت فيها إسرائيل على إزالة مستوطنات من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد دلت السياسة الإسرائيلية على أن لديها النضج اللازم لعمل ما سيطلب منها لتحقيق سلام دائم، وأظهرت قوات الدفاع الإسرائيلية قدرتها على الاضطلاع بمهمتها في إطار دقيق من ضبط النفس. وينبغي أن نثني على رئيس الوزراء شارون لعزمه وشجاعته في تنفيذ فك الارتباط رغم المعارضة الداخلية القوية الحادة النبرة.

وتحت قيادة الرئيس محمود عباس، يرحب الفلسطينيون ترحيبا رصينا بهذه المرحلة الهامة من تاريخهم. واستمرار قيادته سيكون مطلوبا في وقت تصاعد التوقعات في غزة وتزايد الشواغل في الضفة الغربية. وناشد جميع

لا تزال الحالة الأمنية في لبنان غير مستقرة. ففي ٢٢ آب/أغسطس، وقع انفجار آخر في بيروت، أدى إلى إصابة عدة أشخاص وألحق أضرارا مادية واسعة النطاق بالمباني في ضاحية الزلقا. وأدان الأمين العام بأشد العبارات هذا العمل الإرهابي. وهو يعرب كذلك عن تأييده للجهود التي تبذلها حكومة لبنان لتحسين الحالة الأمنية في البلد، ويحث تلك الحكومة على تقديم المسؤولين عن هذا العمل وغيره من الأفعال المماثلة إلى العدالة. ويؤكد الأمين العام مجددا أيضا مناشدته جميع الأطراف أن تواصل العمل على أن ينعم لبنان بالوحدة والسيادة والديمقراطية.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، نالت حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة المقترحة ثقة البرلمان، الأمر الذي تم بموجبه إنشاء الحكومة الجديدة رسميا. ورحب الأمين العام بذلك التطور الهام وبيان سياسة الحكومة الجديدة، الذي أشار إلى عدد من الإصلاحات التي تشكل تحديا كبيرا ولكن لا غنى للبلد عنها. وبعد فترة وجيزة من نيل الثقة، قام الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان، غير بيدرسن، بزيارة كبار مسؤولي الحكومة، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وأكد مجددا أن الأمم المتحدة تتطلع إلى العمل عن كثب مع الحكومة الجديدة، وعرض تقديم مساعدات الأمم المتحدة عند الاقتضاء.

وأكد السيد بدرس في مناقشاته مع الحكومة على أهمية بدء عملية التخطيط لمواصلة نشر الجيش اللبناني في جميع أرجاء جنوب لبنان، وفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما التقى اللواء ألان بليغريني، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالقادة اللبنانيين مؤخرا. وشدد على ضرورة الحفاظ على الهدوء الحالي على طول الخط الأزرق وتجنب أي استفزازات، لا سيما في ضوء المرحلة الدقيقة الحالية في المنطقة نتيجة لعملية فك الارتباط في غزة.

تجمد كل الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية. لإنشاء وقائع جديدة على الأرض، وهو ما يضر مسائل المركز النهائي، لا يمكن إلا أن يجعل السعي إلى حلول تفاوضية أصعب مما هو عليه بالفعل.

وبينما تقترب عملية فك الارتباط من نهايتها، يجب أن يتحول الاهتمام الآن إلى ما يلي ذلك - أو ما يسمى باليوم التالي. ونأمل أن يكون هذا في مقدمة جدول أعمال المجموعة الرباعية للشهر القادم. ونرى أنه سيكون من الضروري إعادة هذه العملية إلى الخط الرئيسي، الذي حددته خريطة الطريق، بغية إحياء وتحقيق تصور دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، وإحلال سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الفصائل الفلسطينية نبذ العنف والسعي إلى تحقيق أهدافها من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية.

وبينما أحرز تقدم كبير في معالجة المسائل ذات الأولوية التي أشار إليها السيد ولفنسون في إطار فك الارتباط، فإن الطريق ما زال طويلا ويتطلب الكثير من العمل للتوصل إلى اتفاق بشأنها. وقد أكد السيد ولفنسون على ضرورة التوصل إلى اتفاق وتنفيذه بغية تحقيق الأمل والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين. ولا بد من تركيز الجهود على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى كثيرا خلال السنوات الأخيرة.

غير أن الصورة بعد كل ذلك تبدو أقل وضوحا. فثمة تحديات حقيقية وصعبة على طريق تحقيق أرضية مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين كشركاء سلام حقيقيين.

وفي الختام، أود أن أقول إنه ينبغي ألا يُعفى أي طرف من التزاماته بموجب خريطة الطريق. وعلى الرئيس عباس أن يواجه التحدي الصعب المتمثل في تحويل القطاع الأمني وتطويره، وأن يضمن احتكار السلطة الفلسطينية لاستخدام القوة. وفي مواجهة هذا التحدي، نعتقد أن الرئيس عباس سيحتاج إلى كل الدعم الممكن من شعبه، وكذلك من إسرائيل والمجتمع الدولي. أما إسرائيل، فعليها أن